مادة الجغرافيا: الموضوع المقالي(10ن)

* الموضوع الأول:

تتسم الموارد الطبيعية في العالم العربي بالهشاشة وبسرعة التدهور، مما يحتم بذل جهود جبارة للتخفيف من حدتها.

* ماهي وضعية الماء والتربة في المغرب؟
* ماهي وضعية الماء في العالم العربي؟
* وماهي التدابير المتخذة من طرف المغرب وباقي الدول العربية لتدبير الموارد المائية؟

تتجلى وضعية الماء في المغرب في توفره على مصادر مائية متنوعة سطحية وباطنية تتسم بتوزيع غير متكافئ، إذ تتركز 73% منها في المنطقة الاطلنتية خاصة في النصف الشمالي حيث المناخ المتوسطي، وضعيفة إلى منعدمة في النصف الجنوبي حيث المناخ الصحراوي، كما أن نصيب الفرد من الماء في تناقص مستمر سنويا، إذ انتقل من 2500 متر مكعب سنة 1980 إلى 1000 متر مكعب سنة 2000. ومن المتوقع أن يصبح أقل من 400 متر مكعب مع حلول سنة 2020 مما سيجعل البلاد تعاني من خصاص مائي هيكلي. تعزى هذه الوضعية إلى الجفاف والتصحر و التلوث و الاستغلال العشوائي والمفرط نظرا للنمو السكاني.

أما بالنسبة لوضعية التربة فتتميز بكون التربة الخصبة تشكل سوى نسبة ضعيفة من مساحة المغرب حوالي 12%، وتنحصر في الشمال الغربي حيث الأراضي المنخفضة والأحواض المائية والمناخ المتوسطي،في حين النسبة الباقية منها ضعيفة التطور وغير صالحة للزراعة، وتسود في المناطق الصحراوية والجبلية حيث المناخ الصحراوي والتضاريس المرتفعة . تتدهور التربة باستمرار بفعل التعرية بنوعيها المائية والريحية والانجراف والتلوث وزيادة نسبة الملوحة والاستغلال المفرط، مما سيؤدي إلى تقليص المجال الزراعي وتدني الوضع البيئي.

أما بالنسبة للعالم العربي فإن وضعية الماء لا تختلف عن وضعية المغرب، حيث يعتمد في موارده المائية بشكل خاص على التساقطات المطرية التي تشكل 82 %، بينما تمثل المياه السطحية 16,1%، والمياه الجوفية 1,5 % فقط ، إذ لا تزيد هذه الموارد عن 0,5% من مجموع المياه المتجددة في العالم نظرا لانتمائه إلى المناطق ذات الخصاص المائي الموسمي أو الدائم ، وكذلك يتباين توزيعها من منطقة جغرافية لأخرى والمقدر حجمها بحوالي 266 مليار م³؛ فهي مهمة في بلدان النيل والقرن الإفريقي، والشام والعراق، ومتوسطة في البلدان المغاربية، وضعيفة في بلدان شبه الجزيرة العربية. كما أن أغلب البلدان العربية تفتقر لهذه الموارد،باستثناء العراق والسودان ومصر والمغرب. ومن المتوقع أن تصبح 13 دولة عربية تحت خط الفقر المائي، فضلا عن ضعف نصيب الفرد العربي من المياه و المرشح لمزيد من التراجع مستقبلا مع تزايد عدد السكان، حيث يبلغ حوالي 1000 م³ سنويا مقابل 7700 م³ كمتوسط عالمي، ومن المتوقع أن يصل في أفق سنة 2025 إلى 354 م³ للفرد.

تكمن التدابير المتخذة من طرف المغرب وباقي الدول العربية في لتدبير المياه في:

- تدابير تقنية: بناء السدود خاصة بالنسبة للبلدان التي تتوفر على أنهار رئيسية مثل المغرب ومصر والعراق...،وإنجاز بعض المشاريع النموذجية، مثل ليبيا التي أقامت مشروع النهر الاصطناعي لنقل المياه الباطنية من جنوب البلاد إلى شمالها لمواجهة خطر التصحر ومشكل المياه و استزراع مساحات جديدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وكذلك التنقيب عن المياه الجوفية، ومعالجة المياه المستعملة وإعادة توظيفها، وتحلية مياه البحر بالنسبة لدول الخليج العربي وأيضا المغرب خاصة بالصحراء المغربية...إلخ.
- تدابير قانونية/ تنظيمية: تأسيس المجلس الأعلى للماء والمناخ سنة 1981، وإصدار قانون الماء سنة 1995، وإنشاء وكالات الأحواض المائية ابتداء من سنة 1999 بالنسبة للمغرب...
- تدابير تحسيسية: توعية المواطنين وتحسيسهم بأهمية الماء وضرورة ترشيد استعماله عبر برامج إعلامية ووصلات إشهارية...

الموضوع الثاني:

تعد حاليا كل من الصين والاتحاد الأوربي أهم القوى الاقتصادية رغم اختلاف المؤهلات الاقتصادية التي قامت عليها، ومع ذلك يواجهان عدة تحديات ومعيقات.

* فماهي مظاهر قوة الاقتصاد الصيني في الميدانين الفلاحي والصناعي؟
* وماهي مظاهر الاندماج الفلاحي والصناعي بالاتحاد الأوربي ؟
* وماهي التحديات التي يواجهها الاقتصاد الصيني وماهي معيقات الانداج الشامل بالاتحاد الأوربي ؟

تتجلى مظاهر قوة الاقتصاد الصيني في القطاع الفلاحي في تنوع إنتاجها الفلاحي (الحبوب، القطن، الخضروات الأبقار،الأغنام، الخنازير...)، وضخامته (حوالي 117مليون طن من إنتاج القمح، و490 مليون رأس من الخنازير ... سنة 2012م)،وأيضا احتلال الصين لرتب عالمية متقدمة في العديد من المنتجات الفلاحية (الأولى في إنتاج القمح والأرز والشاي والأغنام والخنازير والصيد البحري... سنة 2012م ، إضافة إلى وجود مجال فلاحي يضم قسم شرقي تغلب عليه زراعة الحبوب و المزروعات المدارية ، وقسم غربي يسود به النشاط الرعوي.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فتكمن قوته في تعدد المجالات الصناعية التي تتمركز بالخصوص في القسم الساحلي الشرقي موزعة بين مجال يهيمن على 70%من الإنتاج الصناعي الصيني، ويحتضن منطقة قديمة التصنيع مختصة في الصناعات الثقيلة، وواجهة منفتحة على الخارج تهيمن عليها الصناعات الخفيفة، و مجال حديث التصنيع في الوسط من القسم الغربي يختص في الصناعات الثقيلة والاستخراجية ، إضافة إلى تزايد سريع في وتيرة الإنتاج الصناعي منذ تأسيس الصين الشعبية سنة 1949م إلى سنة 2012م، حيث انتقلت من رتب عالمية متأخرة (26 في صناعة الصلب و 25 في الكهرباء...) إلى رتب متقدمة (الأولى في إنتاج الصلب و الفحم والكهرباء...)، وتنوع الإنتاج الصناعي الصيني(الصناعات التعدينية والإلكترونية والنسيج...) و ضخامته (إسهامها بحوالي نصف الإنتاج العالمي من الحديد و الصلب وب70% إنتاج اللعب...) سنة 2012م.

وتتجلى مظاهر الاندماج الفلاحي بالاتحاد الأوربي في اعتماد سياسة فلاحية مشتركة منذ سنة 1962م بهدف زيادة الإنتاج وضمان تموين الأسواق، و تحسين مستوى عيش الفلاحين،فتم تحسن الإنتاج الفلاحي كما و كيفا، و سد العجز الغذائي لسنوات الستينيات وتحول المجموعةالأوربية إلى مصدر للمنتجات الفلاحية.

أما بالنسبة لمظاهر الاندماج الصناعي فتتمثل في وجود مشاريع صناعية مشتركة ، من بينها مشروع إيرباص AirBus لصناعة الطيران الذي تسهم فيه عدة دول ،إضافة إلى برنامج أريان لصناعة معدات غزو الفضاء في إطار الوكالة الفضائية الأوربية (ESA).

بالرغم من قوة الاقتصاد الصيني فإنه يواجه عدة تحديات تكمن في ارتباطه بالسوق العالمية على مستوى استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات الصناعية،مما يجعله رهين بالتقلبات التي تطرأ على هذه السوق من قبيل ارتفاع أسعار المواد الأولية، أو توقف الطلب الخارجي على الإنتاج الصيني، مما يعني بشكل مباشر توقف عجلة نمو الاقتصاد الصيني. ثم هناك مشكل التباين الإقليمي على مستوى التمركز الاقتصادي والسكاني موزع بين مناطق نامية على الساحل الشرقي،وأخرى في طور النمو في القسم الشرقي الداخلي، وأخيرا مناطق بطيئة النمو في القسم الغربي. إضافة إلى تفشي الفقر خاصة بالأرياف بسبب تركيز الدولة على الصناعة بالمدن،الأمر الذي أدى إلى هجرة قروية كثيفة نحو المدن الصينية الكبرى. فضلا عن التحديات الطبيعية من خلال وجود مناطق في الجنوب الشرقي مهددة بخطرالأعاصير المدارية، وأخرى مهددة بالفيضانات في الوسط الشرقي، وزحف الرمال وهبوب الرياح السيبيرية في الجهة الشمالية الشرقية، وأيضا التدهور البيئي من خلال تلوث الفرشة المائية واستنزاف التربة وإتلافها بفعل الإستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة الكيماوية نتيجة تكثيف الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي لأكبر تجمع سكاني في العالم، وتلوث الهواء والسطح والماء خاصة في المناطق الشرقية المرتبط بكثافة التصنيع والكثافة السكانية.

أما بالنسبة لمعيقات الاندماج الشامل للاتحاد الأوربي فيمكن أجمالها في التحديات الاقتصادية والمالية من خلال تراجع القدرة التنافسية للمقاولات والشركات الأوربية خاصة في صناعة الالكترونيات والاعلاميات نظرا للمنافسة الخارجية التي تواجهها من قبل الشركات اليابانية، ومشكل التباينات الإقليمية في الناتج الداخلي الخام داخل الاتحاد الأوربي، فهو مرتفع في دول المركز(ألمانيا وفرنسا وبريطانيا...) ومتوسط في دول الأطراف (إسبانيا وبولونيا والتشيك...)، والأزمة المالية الأخيرة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على دول الاتحاد الأوربي خاصة في دول الأطراف المطلة على البحر الأبيض المتوسط (اليونان، إسبانيا،إيطاليا...)، وعدم تعميم تداول العملة الموحدة الأورو بين بعض دول الاتحاد،مثل المملكة المتحدة

والدانمارك والسويد. ثم هناك التحديات الاجتماعية والديمغرافية من خلال تنامي البطالة بفعل الأزمة المالية الأخيرة،وتدفق كثيف لموجات المهاجرين الفارين من الفقر والنزاعات والحروب الأهلية، إضافة إلى شيخوخة الهرم السكاني بفعل بطء وتيرة النمو السكاني.

نستخلص مما سبق، أن كل من الاتحاد الأوربي والصين قوى اقتصادية فاعلة في المجال العالمي بالرغم من التحديات التي تعترض اقتصادهما.AirBus لصناعة الطيران الذي تسهم فيه عدة دول ،إضافة إلى برنامج أريان لصناعة معدات غزو الفضاء

في إطار الوكالة الفضائية الأوربية (ESA).

بالرغم من قوة الاقتصاد الصيني فإنه يواجه عدة تحديات تكمن في ارتباطه بالسوق العالمية على مستوى استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات الصناعية،مما يجعله رهين بالتقلبات التي تطرأ على هذه السوق من قبيل ارتفاع أسعار المواد الأولية، أو توقف الطلب الخارجي على الإنتاج الصيني، مما يعني بشكل مباشر توقف عجلة نمو الاقتصاد الصيني. ثم هناك مشكل التباين الإقليمي على مستوى التمركز الاقتصادي والسكاني موزع بين مناطق نامية على الساحل الشرقي،وأخرى في طور النمو في القسم الشرقي الداخلي، وأخيرا مناطق بطيئة النمو في القسم الغربي. إضافة إلى تفشي الفقر خاصة بالأرياف بسبب تركيز الدولة على الصناعة بالمدن،الأمر الذي أدى إلى هجرة قروية كثيفة نحو المدن الصينية الكبرى. فضلا عن التحديات الطبيعية من خلال وجود مناطق في الجنوب الشرقي مهددة بخطرالأعاصير المدارية، وأخرى مهددة بالفيضانات في الوسط الشرقي، وزحف الرمال وهبوب الرياح السيبيرية في الجهة الشمالية الشرقية، وأيضا التدهور البيئي من خلال تلوث الفرشة المائية واستنزاف التربة وإتلافها بفعل الإستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة الكيماوية نتيجة تكثيف الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي لأكبر تجمع سكاني في العالم، وتلوث الهواء والسطح والماء خاصة في المناطق الشرقية المرتبط بكثافة التصنيع والكثافة السكانية.

أما بالنسبة لمعيقات الاندماج الشامل للاتحاد الأوربي فيمكن أجمالها في التحديات الاقتصادية والمالية من خلال تراجع القدرة التنافسية للمقاولات والشركات الأوربية خاصة في صناعة الالكترونيات والاعلاميات نظرا للمنافسة الخارجية التي تواجهها من قبل الشركات اليابانية، ومشكل التباينات الإقليمية في الناتج الداخلي الخام داخل الاتحاد الأوربي، فهو مرتفع في دول المركز(ألمانيا وفرنسا وبريطانيا...) ومتوسط في دول الأطراف (إسبانيا وبولونيا والتشيك...)، والأزمة المالية الأخيرة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على دول الاتحاد الأوربي خاصة في دول الأطراف المطلة على البحر الأبيض المتوسط (اليونان، إسبانيا،إيطاليا...)، وعدم تعميم تداول العملة الموحدة الأورو بين بعض دول الاتحاد،مثل المملكة المتحدة والدانمارك والسويد. ثم هناك التحديات الاجتماعية والديمغرافية من خلال تنامي البطالة بفعل الأزمة المالية الأخيرة،وتدفق كثيف لموجات المهاجرين الفارين من الفقر والنزاعات والحروب الأهلية، إضافة إلى شيخوخة الهرم السكاني بفعل بطء وتيرة النمو السكاني.

نستخلص مما سبق، أن كل من الاتحاد الأوربي والصين قوى اقتصادية فاعلة في المجال العالمي بالرغم من التحديات التي تعترض اقتصادهما.

GROUPE des INSTITUTS EXCEL